مرصد الموازنة العامة وحقوق الإنسان

سياسات الاقتراض خلال المرحلة الانتقالية 2011 - 2013

أوراق السياسات 7
يوليو 2013

▪ تمهيد:

شهدت الفترة التي أعقبت ثورة يناير 2011 أزمة مالية حادة، حيث تشير البيانات إلى أن العجز الكلي للموازنة العامة في العام المالي 2010 - 2011 قد بلغ 130.4 مليار جنيها، بنسبة 9.5% من الناتج المحلي الإجمالي، بزيادة قدرها 33% عن العام السابق، متجاوزا العجز المقدر بنسبة 19.5%.

كذلك، بلغ الدين العام المحلي 1044.9 مليار جنيه مصري، بنسبة 76.2% من الناتج المحلي الإجمالي، كما بلغ إجمالي الدين العام الخارجي مقوما بالدولار 34.9 مليار دولار، بزيادة قدرها 1.2 مليار دولار وذلك بنهاية يونيو 2011.

انخفض الاحتياطي النقدي من العملات الأجنبية بواقع 9.4 مليار دولار خلال الفترة من يناير – يونيو 2011 التي أعقبت أحداث الثورة مباشرة، ليصل إلى 26.6 مليار دولار بنهاية يونيو 2011، بما يغطي 6.3 شهور من الواردات السلعية. خلال العام التالي 2011-2012 واصل الاحتياطي النقدي تراجعه بواقع 11.1 مليار دولار، ليبلغ 15.5 مليار دولار بنهاية يونيو 2012، بما يغطي 3.2 شهرا من الواردات السلعية فقط [1]. ويعود ذلك التراجع، بشكل أساسي إلى خروج استثمارات الأجانب في أذون الخزانة المصرية، تراجع العائدات السياحية، والاستثمارات الأجنبية المباشرة [2].

تمثلت السياسة الحكومية لمواجهة العجز بشكل أساسي في الاعتماد علي الاقتراض من مصادر التمويل المحلية من خلال بيع أذون الخزانة العامة المصرية للبنوك التجارية. وإزاء ارتفاع سعر فائدة ذلك النوع من الإقتراض، حيث بلغ متوسط سعر الفائدة علي أذون الخزانة 14% سنويا، طالب البعض باللجوء للاقتراض الخارجي من الحكومات أو من المؤسسات الدولية مثل صندوق النقد الدولي.

تحاول هذه الورقة إلقاء الضوء علي السياسات التي اتبعتها الحكومة المصرية لمواجهة المشكلة المالية وضعف فرص التمويل في ظل عدم الاستقرار السياسي الذي تمر به البلاد. وسوف تقتصر الورقة علي تحليل الموقف في ضوء بيانات الدين العام فقط، أما البيانات المتعلقة بالودائع التي أودعتها بعض الحكومات العربية لدي البنك المركزي فلن يتم التطرق إليها، حيث أنها لاتدخل ضمن رصيد الدين العام.

▪ أولا: الاقتراض الداخلي:

- الرصيد القائم لأذون وسندات الخزانة العامة:

بلغ رصيد الأذون وسندات الخزانة بنهاية مايو 2013 ما قيمته 779.4 مليار جنيه مصري، بزيادة قدرها 14% تقريبا عن العام المالي 2011- 2012 الذي بلغ 685 مليار جنيه، بما يعني أن وزارة المالية أصدرت ما قيمته 94.4 مليار جنيه، بواقع 468.7 مليار جنيه أذون، بزيادة قدرها 15% تقريبا عن العام الماضي، وقيمة 310.7 مليار جنيه في صورة سندات خزانة، وبزيادة قدرها 12.3% عن موازنة العام السابق، وفقا للشكل التالي:

شكل رقم (1) رصيد الأذون والسندات 2011 - 2013

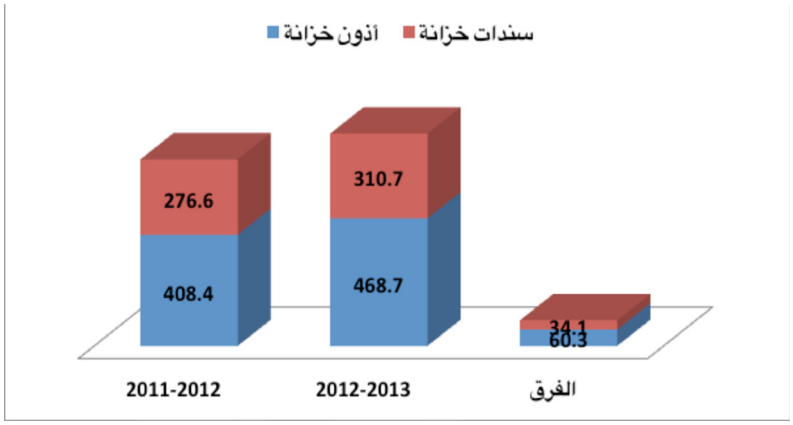

تشير البيانات إلى أن الحكومة المصرية تعتمد في إصداراتها علي أذون الخزانة بقيمة 60.3 مليار جنيه، بنسبة 64% تقريبا من جملة الإصدارات، بينما تمثل سندات الخزانة قيمة 34.1 مليار جنيه بنسبة 36% من جملة الإصدارات. يوضح الشكل التالي رصيد الإصدارات من الأذون والسندات خلال الفترة التي أعقبت يناير 2011 مباشرة وحتي يونيو 2013، وذلك من خلال إلقاء الضوء علي الآجال المختلفة للأذون والسندات، كما هو موضح بالشكل:

شكل رقم (2) إصدارات الأذون والسندات 2012 - 2013

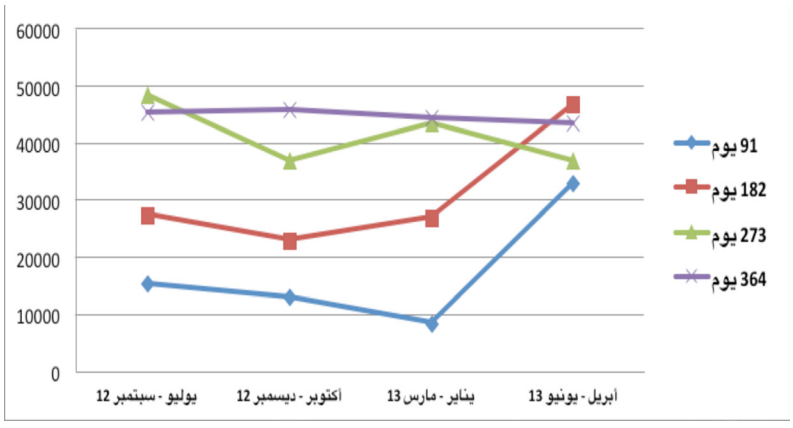

يتضح من الشكل البياني أن الحكومة اعتماد الحكومة علي أذون الخزانة آجال 91 يوم، 182 يوم قد تصاعد خلال الربع الثالث والرابع من 2013، في حين تراجع اعتمادها علي الأذونات آجال 273 يوم، 364 يوم خلال نفس الفترة.

▪استخدامات النقد الأجنبي خلال الأزمة المالية:

بلغت استخدامات النقد الأجنبي خلال الفترة من يناير 2011 وحتي نهاية يونيو 2012 ما قيمته 23.193.423.000 مليار دولار، استحوذت الهيئة العامة للبترول علي غالبيتها لتدبير احتياجات المجتمع من المواد البترولية المستوردة، وذلك بواقع 8.478.867.000 مليار دولار، بنسبة 37% من جملة النقد الأجنبي خلال هذه الفترة، تلتها خروج استثمارات أجنبية بقيمة 5.558.322 مليار دولار، بنسبة 24%، ثم سداد ديون سيادية بقيمة 5.423.100.000 مليار دولار، بنسبة 23%، وأخيرا الهيئة العامة للسلع التموينية بقيمة 3.733.134.000 مليار دولار، بنسبة 16% من الإجمالي وفقا للشكل التالي:

شكل رقم (3) استخدامات النقد الأجنبي منذ يناير 2011 - يونيو 2012

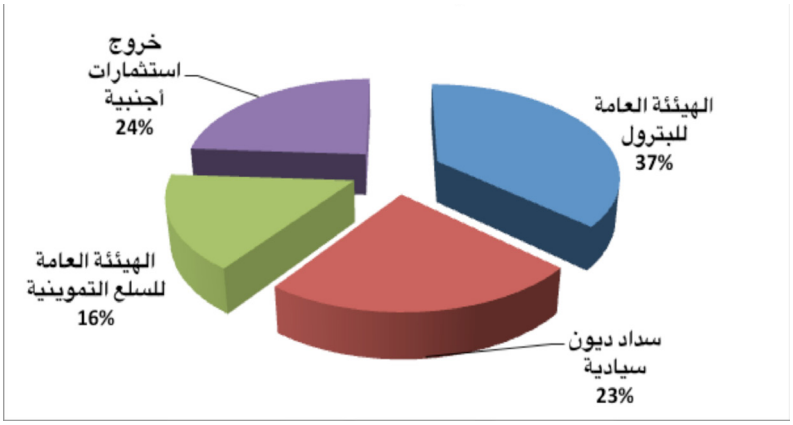

إن حركة استخدامات النقد الأجنبي توضح تصاعد استخدامات البلاد من النقد الأجنبي لشراء السلع البترولية منذ الربع الرابع لعام 2011 وحتي الربع الرابع من عام 2012 بوتيرة متزايدة، بينما تذبذبت بقوة كل من استخدامات النقد لصالح سداد الديون السيادية، وخروج الاستثمارات الأجنبية، في حين هبطت الاستخدامات لصالح السلع التموينية خلال الربع الثالث فقط من عام 2012 قبل أن تعاود صعودها مرة أخري خلال الربع الأخير، وفقا للشكل التالي:

شكل رقم (4) استخدامات النقد الأجنبي 2011 - 2012

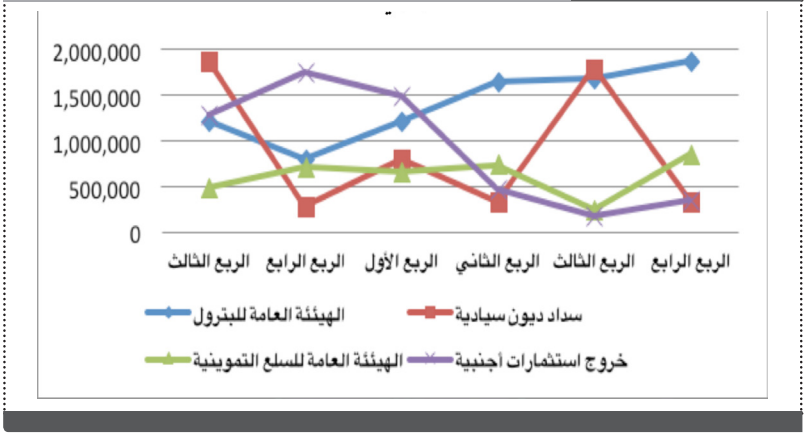

▪ ثانيا: الاقتراض الخارجي؛ صندوق النقد الدولي:

خلال الأزمة المالية التي أعقبت يناير 2011 تصاعدت المطالبات الحكومية بضرورة اللجوء لصندوق النقد الدولي للحصول علي قرض قيمته 3.2 مليار دولار في باديء الأمر، ما لبثت أن تزايدت إلى 4.8 مليار دولار، تمثل أقصي ما يمكن أن تحصل عليه الحكومة المصرية من وحدات السحب الخاصة بها والبالغة 1.6 مليار دولار [3].

شهد المجتمع المصري جدلا واسعا حول الاقتراض من صندوق النقد في ضوء الخبرات المختلفة للدول، فالقروض التي يقدمها الصندوق غالباً ما تكون مشروطة بأن تطبق الدول التي تلجأ إليها سياسات محددة تتسق مع مبادئ الصندوق التي تنحاز إلى الأفكار النيوليبرالية. وعادة ما تتم صياغة هذه الشروط وتلك السياسات في «روشتة» اقتصادية موحدة، يطالب الصندوق الدول المقترضة بتطبيقها كشرط أساسي للحصول على القرض، بغض النظر عن تباين الظروف المجتمعية الخاصة بكل دولة عن ظروف غيرها من الدول. ولعل أبرز عناصر هذه الروشتة يتمثل في انتهاج إجراءات تقشفية تركز على تخفيض عجز الموازنة العامة للدولة من خلال ركيزتين أساسيتين، أولاهما: زيادة الموارد السيادية (الأمر الذي يتحقق عادة -بحسب الإجراءات التي يوصي بها الصندوق- من خلال زيادة الضرائب، ورفع أسعار الطاقة وزيادة رسوم الخدمات العامة وأسعار منتجات القطاع العام). أما ثانيتهما، فتتمثل في تخفيض حجم الإنفاق الحكومي (عن طريق تقليل الدعم إلى أدني الحدود، وخفض التوظيف الحكومي، وتقليص الإنفاق العام الاستثماري)، وترتبط تلك السياسات بتوجه عام يستهدف تقليص دور الدولة في النشاط الاقتصادي، وتطبيق سياسات الخصخصة بصورة موسعة [4].

- تغير مواقف القوى السياسية تجاه القرض ومدلولاته:

لم تكن مخاوف التبعية الاقتصادية المرتبطة فى الأذهان بقروض الصندوق هى السبب الوحيد وراء ذلك الجدل الدائر حول القرض، بل إن التغير فى موقف بعض القوى الإسلامية نفسها تجاه القرض طرح بُعدًا آخر لهذا الجدل، حيث تساءل الكثيرون عن أسباب تراجع تلك القوى عن موقفها الرافض للقرض. وكانت تلك القوى قد بررت رفضها للقرض، متعللة بأن الحكومة يجب أن تطرق كافة السبل الأخرى لتعزيز إيراداتها، قبل اللجوء إلى الاقتراض الخارجى، مع التركيز على أهمية وضع خطة متكاملة لمكافحة الفساد، والسيطرة على النفقات، وتوفير مناخ من الشفافية، يتم من خلاله توضيح أبواب إنفاق ذلك القرض وآليات سداده.

وقد أخذ البعض منحى متطرفاً رفض فيه مبدأ الاقتراض برمته، على اعتبار أن الفوائد المرتبطة به تقع ضمن حدود الربا، بحسب تأويلهم لهذا المفهوم. وبالتالي، فإن التساؤل حول أسباب التحول في مواقف تلك القوى بعد انتخاب رئيس وتشكيل حكومة محسوبين عليها، يكتسب شرعيته، خاصة مع مطالبة الحكومة الجديدة بزيادة قيمة القرض من 3.2 مليار دولار إلى 4.8 مليار دولار. وتزداد شرعية تلك التساؤلات على ضوء حقيقة أن الحكومة الجديدة لم تتخذ أى إجراءات ملموسة فى إطار الطروحات التي كانت قدمتها القوى الإسلامية في السابق لمحاولة تعزيز الإيرادات، أو ترشيد النفقات، أو حتى محاربة الفساد. كما أن

الحكومة لم تعلن أى خطط مرتبطة بذلك القرض، وأوجه إنفاقه، ولا آليات تسديده.

تشير كل تلك الشواهد بقوة إلى أن هذا القرض كان منذ بدايته جزءاً من الصراع السياسى الدائر فى مصر بما يثيره ذلك من تساؤلات شديدة الأهمية حول ما إذا كانت القوى السياسية فى تلك المرحلة الانتقالية التى تمر بها مصر تُعلى مصالحها السياسية الخاصة على المصلحة العامة للدولة أم لا؟ وهل بات السعي من أجل الصالح العام، بل وتحديده بداية، مرتبطا بالأساس بمدى ارتباط هذا الصالح العام بتحقيق منفعة مباشرة لقوة سياسية بعينها؟ وهل يعكس التحول في مواقف قوى تيار الإسلام السياسي التي كانت معارضة للقرض، والرئيس محمد مرسي، اعترافا بعجز الأدوات التي كانوا يطرحونها بديلا عن هذا القرض؟، أم هل يعكس القرض مؤشرا إلى أن حجم الطموحات والوعود التي طرحها هذا التيار، خلال مرحلة الانتخابات الرئاسية السابقة، كشف له الواقع عن صعوبة تحقيقها، خاصة ما يتعلق منها بجذب دعم دولي وإقليمي لمشروعه الاقتصادي والاجتماعي الغامض؟

وعلي الرغم من مرور عامان ونصف علي الأزمة المالية، وتعاقب عدد من الحكومات، واعتمادها جميعا علي الإقتراض الداخلي كما أوضحنا سلفاً، يثار تساؤلا محوريا حول جدوي قرض صندوق النقد الدولي، هل كان قرض الصندوق ضرورة حتمية للقضاء علي الأزمة المالية؟ وهل كانت هناك بدائل أخري للقرض كان علي متخذ القرار أن يستند عليها لإدارة الأزمة؟ سنحاول في السطور التالية الإجابة علي هذين التساؤلين لفهم مختلف الأبعاد التي ترسم المشهد الحالي.

- مباحثات الصندوق:

لم يكد يمر شهران علي تنحية الرئيس المصري، ودخول مصر إلى مرحلة مابعد مبارك حتي استجاب الصندوق إلى دعوة تنفيذيين للوقوف علي حقيقة التطورات الاقتصادية الأخيرة، وآفاق المدي القريب بعد الثورة، واتفق الطرفان علي مواصلة الاجتماعات في واشنطن أثناء المشاركة باجتماعات الربيع التي ينظمها الصندوق بالتعاون مع البنك الدولي [5]. بعد ذلك بشهرين تقريبا أصدر الصندوق بيان حول مشروع الموازنة العامة الذي أعدته الحكومة المصرية، وانصبت المشاورات مع الصندوق في ذلك الوقت حول عناصر خطة التنمية الاقتصادية التي يمكن للصندوق أن يوفر لها الدعم [6]. أعقب ذلك البيان إعلان الصندوق نجاح مصر في الوصول إلى اتفاق تمويلي مبدئي مدته 12 شهرا لدعم البرنامج الوطني الاقتصادي الذي يستهدف تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال توفير فرص عمل جديدة، ومساعدة الأسر محدودة الدخل، مع الحفاظ علي الاستقرار الاقتصادي [7].

بعد ذلك البيان بثلاثة أسابيع أعلن الصندوق أن الحكومة المصرية عدلت مشروع الموازنة العامة، وانصب التعديل علي تخفيض عجز الموازنة من 11% إلى 8.6% مما يقلل حاجة مصر للاقتراض الخارجي، وفي ضوء ذلك التخفيض فإن السلطات لاتري حاجة آنية لمساعدات مالية من الصندوق [8].

بعد ظهور حزب الحرية والعدالة كلاعب رئيسي علي المسرح السياسي المصري، عادت بعثة الصندوق إلى مصر لمناقشة إمكانية رعم برنامج لإعادة الثقة في الاقتصاد المصري وتأسيس نمو مستدام منشئ لفرص العمل [9].

في أواخر نوفمبر 2012، وبعد وصول الإخوان المسلمين إلى رأس السلطة في مصر، أعلن الصندوق

توصله إلى اتفاق تمهيدي مع الحكومة المصرية مدته 22 شهرا بقيمة 4.8 مليار دولار أمريكي، لدعم برنامج الحكومة المصرية الاقتصادي خلال العامين 2013 و2014 [10]. على الرغم من ذلك الإعلان لم تحصل مصر علي قرض الصندوق، وزادت التكهنات حول سبب تلكؤ الصندوق في التوصل للاتفاق النهائي مع الحكومة المصرية المنتخبة، وفي ظل غيبة مجلس شعب منتخب، استعاض عنه الصندوق بمقابلة عدد من القوي السياسية في مصر للتشاور حول موقفهم من القرض، حيث كانت آخر المشاورات مع الصندوق في إبريل 2013 [11].

- البرنامج الوطني للإصلاح الاقتصادي والاجتماعي [12]:

في شهر نوفمبر 2012، أصدر مجلس الوزراء وثيقة تحت عنوان : «البرنامج الوطني للإصلاح الاقتصادي والاجتماعي في إطار خطة الحكومة المصرية 2012 - 2014، السياسات المالية والنقدية»، ووفقا لتلك الوثيقة فإن الحكومة أعدت مشروع وطني للتقدم الاقتصادي والعدالة الاجتماعية يمتد لعشر سنوات 2012 - 2022، إلا أن الوثيقة اقتصرت علي ايراد تفاصيل الأجل القصير لذلك المشروع الوطني الذي يغطي عامي 2012 - 2014 فقط، ولاندري ما هي الحكمة التي دعت الحكومة المصرية إلى إخفاء تفاصيل المدة الباقية من ذلك البرنامج، ربما إرادت جذب الانتباه إلى المشكلات العاجلة التي تتطلب تدخلا سريعا من قبل شركاء مصر الدوليين.

ونظرا لأن عجز الموازنة يتزايد عاما بعد عام، فإن المكون المالي للبرنامج الوطني للإصلاح يمثل نقطة ارتكازه، حيث يستند الإصلاح المالي بدوره علي ركيزتين أساسيتين:

1. ترشيد وإعادة ترتيب أولويات الإنفاق لتحقيق العدالة الإجتماعية:

يستهدف ذلك برنامج الدعم بشكل مباشر من خلال؛

- ترشيد دعم الطاقة بالنسبة للصناعات كثيفة الاستهلاك للطاقة؛ وذلك من خلال رفع أسعار الغاز الطبيعي لصناعات الحديد والأسمنت والأسمدة والنحاس والألمونيوم بنسبة 33%، وبالنسبة لصناعات الزجاج والسيراميك بنسبة 30%، ورفع أسعار الطاقة الكهربائية.
- رفع أسعار أسطوانات غاز البوتاجاز.
- رفع أسعار البنزين والسولار: حيث قررت الحكومة رفع الدعم عن بنزين 95، وبالنسبة لباقي الأنواع سيتم تطبيق منظومة جديدة عن طريق استخدام الكروت الذكية مع تحديد حد معين للاستهلاك، علي أن يتم بيع مازاد عن ذلك بسعر التكلفة.
- رفع أسعار الطاقة الكهربائية فيما زاد عن 50 ك.و.س.

2. زيادة الإيرادات العامة للدولة:

يستهدف ذلك البرنامج زيادة الإيرادات الضريبية بشكل مباشر تحت عنوان توسيع القاعدة الضريبية، وذلك من خلال:

- زيادة التصاعدية في الضرائب علي الدخل:

فرض ضريبة 25% علي من يتجاوز دخله مليون جنيه، مع توسيع الشرائح الضريبية لأصحاب الدخول الأدني، ودمج سعري ضريبة الشركات ليبلغ 25% سعر موحد.

– استبدال ضريبة القيمة المضافة بضريبة المبيعات، والتي ستؤدي إلى زيادة الإيرادات الضريبية بتوحيد سعر الضريبة علي السلع والخدمات، وتؤدي كذلك إلى زيادة الأعباء الضريبية علي الشرائح المتوسطة والفقيرة في المجتمع.

– استحداث ضريبة رأس المال علي عمليات الاستحواذ والدمج بسوق الأوراق المالية.

– زيادة الضرائب علي التبغ والمشروبات.

يتضح من ركائز البرنامج الوطني للإصلاح أنه جاء استجابة للسياسات الموصي بها عادة من قبل صندوق النقد الدولي، التي تمثل آلية لفرض الوصاية على القرار الاقتصادي للدول، وتوجيهه بعيداً عن المسار القادر على تحقيق أهداف تنموية حقيقية ومحاربة الفقر، وتعزيز انعدام المساوة بين شرائح المجتمع المختلفة.

هل مصر في حاجة إلى قرض صندوق النقد الدولي؟

يبدو من الوهلة الأولى أن الاجابة على هذا السؤال لا بد أن تكون بنعم، خاصة فى ظل الظروف الاقتصادية الصعبة التى تعانيها مصر، منذ قيام ثورة الخامس والعشرين من يناير، وما تبعها من انفلات أمنى وعدم استقرار سياسى. فقد أدت الظروف الداخلية في مصر في مرحلة ما بعد الثورة إلى إشاعة حالة من الضبابية على البيئة الاستثمارية فى مصر، وعدم الاطمئنان إليها، مما تسبب فى عدد من التداعيات الاقتصادية السلبية، من أبرزها:

– هروب كثير من الاستثمارات إلى خارج البلاد وتراجع معدلات تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

– تدهور التصنيف الائتمانى الخاص بمصر، وما تبعه من ارتفاع أسعار فائدة القروض التى تبرمها مصر سواء من الداخل أو الخارج.

– انخفاض الاحتياطى النقدى بصورة كبيرة بما يعنيه ذلك من أن حصيلة الاحتياطيات الدولية أصبحت لا تكفى لتغطية الواردات السلعية المصرية سوى لثلاث أشهر فقط.

– تزايد عجز الموازنة العامة للدولة، واتساع الفجوة بين النفقات والإيرادات، والتى وصلت إلى نحو 7.9% فى موازنة العام المالى الحالى.

– اعتمدت الحكومة على الاقتراض كحل سهل وسريع لتمويل ذلك العجز، مما أدى إلى تضخم حجم الديون بصورة كبيرة، وقد تم عقد غالبية هذه القروض بأسعار فائدة مرتفعة للغاية وصلت إلى 15–17%، وهو ما جعل خدمات الديون وحدها تلتهم ما يقرب من 25% من نفقات الموازنة الحالية.

وفى هذا السياق، يعد قرض صندوق النقد الدولى، من الناحية المالية على الأقل، أفضل حالاً عند مقارنته بالقروض الأخرى التى قامت الحكومة بعقدها، خاصة المحلى منها، استنادا إلى الاعتبارات التالية:

– سعر الفائدة على هذا القرض لن يتجاوز 1.1%، مع وجود فترة سماح للسداد تصل إلى 38 شهرا، فى حين أن الاقتراض الداخلى ارتبط بأسعار فائدة عالية وصلت إلى ما يتراوح بين 15 و17%، كما سلفت الإشارة.

– أدى التوسع فى الاقتراض الداخلى إلى خلق حالة من التزاحم المالي بين القطاع العام والخاص على الأموال المعدة للإقراض، مما أثر بالسلب فى الاستثمار الخاص، حيث إن القطاع الخاص وجد صعوبة في مجاراة أسعار الفائدة المرتفعة. ونتيجة لذلك، أصبح ما يقرب من 50% من مجموع ودائع الجهاز المصرفي مستثمرة في السندات الحكومية.

– قرض صندوق النقد الدولى من شأنه تحسين الصورة الذهنية عن الاقتصاد المصرى، وزيادة الثقة فيه، وبالتالى المساعدة على جلب المزيد من الاستثمارات، وتحسين التصنيف الائتمانى المصرى.

– خيارات وبدائل أخري:

على الرغم من الجدوى الاقتصادية لقرض صندوق النقد الدولي – على الأقل من حيث انخفاض تكلفته المالية مقارنة مع غيره من القروض التي تعقدها الحكومة المصرية – فإن السؤال الذي يطرح نفسه، هل حشدت الحكومة المصرية كافة مواردها المتاحة في ضوء رؤية واضحة للأزمة، أم أن بعض التنفيذيين قاموا بدور العراب لصالح صندوق النقد الدولي؟

– لقد طرح البعض عدداً من الخيارات والبدائل لقرض الصندوق، تمثلت في:

– إعادة هيكلة دعم الوقود بما يكفل تخفيضه عن طريق تحرير أسعار الوقود للصناعات كثيفة الاستهلاك للطاقة، ومستخدمى البنزين ٩٢ مع استهداف الدولة للممارسات الاحتكارية لرفع السعر من جانب صناعات الأسمنت والأسمدة والحديد والصلب والزجاج وغيرها حتى تتحمل هذه الصناعات ارتفاع التكلفة فى أرباحها المرتفعة أصلا مقارنة بالمعدلات العالمية، ومع ضمان الدولة لطرح عدد من السلع الأساسية الغذائية وغيرها بأسعار منخفضة لفقراء المدن والريف حتى لا ينتقل العبء إليهم. ومن المنتظر أن ينعكس خفض دعم الوقود كذلك على العجز فى الميزان التجارى وميزان المدفوعات لأن الوقود المستورد المدعوم بطبيعة الحال يبلغ حوالى خمس الواردات (١٠ مليارات دولار تقريبا).

– إعادة هيكلة الإيرادات العامة بالتوسع فى فرض الضرائب التصاعدية على الدخل، وضرائب رأسمالية (كتلك التى حاولت الحكومة اتخاذها ثم تراجعت عنها كالعادة على توزيع الأرباح بالبورصة علاوة على الأرباح الصناعية والتجارية)، مع مراعاة القطاعات التى تعانى من الركود فى الوقت الحالى، وفرض ضرائب ملكية كالضرائب العقارية.

– أما بالنسبة للاحتياطيات فيكون الهدف هو ترشيد استهلاكها بقصرها على تمويل الواردات الأساسية فحسب من غذاء ووقود لحين تعافى الاقتصاد وخاصة قطاعى السياحة والاستثمار الأجنبى حتى يمكن البدء فى مراكمة احتياطيات جديدة فى خلال السنة المالية القادمة، ويستوجب هذا تخلى المركزى عن استخدام الاحتياطيات لدعم الجنيه فى مواجهة الدولار، والاستعاضة عن هذا بضمان الدولة لأسعار السلع الأساسية كما سبقت الإشارة باعتبار أن هذا كفيل بخفض معدلات التضخم للفئات الأشد حساسية فى الريف والمدينة، ويستوجب هذا كذلك إعادة جدولة سداد فوائد وأقساط الدين الخارجى لسنة أو أكثر بما يخفف من العبء على الاحتياطيات كذلك [13].

▪ خاتمة وتوصيات:

لقد أربكت التطورات السياسية المصرية المشهد الاقتصادي بصورة ملحوظة، وكشفت عن انعدام رؤية اقتصادية مستدامة لدي صانعي القرار. وعلي الرغم من التكلفة الاقتصادية لقرض صندوق النقد إلا أنه لايجب تجاهل التكلفة السياسية والاجتماعية التي قد تكون أفدح ثمناً، وغير قابلة للتعويض، لذا فإن مرصد الموازنة العامة وحقوق الإنسان يدعو للالتزام بعدد من التوصيات والاعتبارات عند الحديث مجددا عن قرض صندوق النقد، تتمثل في:

- الوقف الفوري لأي مباحثات مع الصندوق لحين استكمال بناء مؤسسات الدولة الدستورية، ووجود حكومة يمكنها إدارة حوار مجتمعي حول أولوليات السياسة المالية في المرحلة المقبلة.

- يجب علي أي حكومة مصرية تعزيز مبدأ الشفافية بالإعلان عن شروط أي قرض من أي مؤسسة دولية حتي يكون الحوار المجتمعي حوله ممكناً.

- الإفصاح عن خطة إنفاق القرض حتي يمكن الحكم على أهميتة وجدواه. فإذا كانت النية هى توجيه هذا القرض لزيادة الإنفاق الاستثماري بمعدلات كبيرة تسهم في إقامة وتطوير مشروعات البنية الأساسية التي تجذب الاستثمارات الخارجية، وتخلق فرص العمل، أو لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة وغيرها من المشروعات الإنتاجية التى من شأنها تحقيق عائد مستقبلى، فإن هذا القرض يصبح ذا جدوى اقتصادية عالية وأهمية كبيرة لإقالة الاقتصاد المصرى من عثرته. أما إذا كانت النية من هذا القرض هى توجيهه لسد العجز فى بنود الإنفاق الجارى، كالإنفاق على الدعم والأجور وغيرها، فإن القرض سيصبح عبئاً جديداً على الاقتصاد المصرى بما سيرتبه من ديون ستتحمل الحكومات القادمة سدادها، دون أن تكون هذه القروض قد حققت أى مردود أقتصادى طويل الأجل يُذكر.

▪ هوامش ومراجع:

1. البنك المركزي المصري- التقرير السنوي 2011-2012 – ص ز .
2. السابق.
3. http://www.imf.org/external/arabic/np/exr/countryfacts/egy
4. هند مهيار- محاذير مطلوبة - مجلة السياسة الدولية – 5 سبتمبر 2012.
5. بيان صندوق النقد رقم 11/128 – بتاريخ 11 ابريل 2011
6. بيان صندوق النقد رقم 11/211 – بتاريخ 2 يونيو 2011
7. نشرة صندوق النقد الدولي – 5 يونيو 2011
8. بيان صندوق النقد بتاريخ 27 يونيو 2011
9. بيان صندوق النقد رقم 12/14 – بتاريخ 18 يناير 2012
10. بيان صندوق النقد رقم 12/446 – بتاريخ 20 نوفمبر 2012
11. بيان صندوق النقد رقم 13/123 – بتاريخ 15 ابريل 2013
12. رئاسة مجلس الوزراء المصري- نوفمبر 2012
13. عمرو عادلي – هل هناك بدائل حقا لقرض صندوق النقد؟ - الشروق – 22/4/2013.